مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9479

الأربعاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/20.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/876 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته مالطة.

وقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أن ينتقل أعضاء مجلس الأمن للتصويت على مشروع القرار المقدم من مالطة (S/2023/876)، نود أن نقترح تعديلاً شفوياً على منطوق مشروع القرار. ونقترح إضافة فقرة جديدة، 3 مكرراً، نصها كما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

”يدعو كذلك إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف للأعمال العدائية“.

وأرجو من موظفي المؤتمرات تعميم نص التعديل الشفوي على أعضاء المجلس.

(تكلم بالروسية)

وهذا النص معروف جيداً لأعضاء مجلس الأمن. والصياغة التي نقترحها تكرر حرفياً الفقرة 1 من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في 27 تشرين الأول/أكتوبر بأغلبية ساحقة خلال دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة، المعنونة ”حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية“ (قرار الجمعية العامة دإط – 10/21).

واقتراحنا لا يتضمن شيئاً غير متوقع للأعضاء. ومنذ بداية الأزمة، قلنا إنه بالنظر إلى العدد المتزايد من الضحايا المدنيين الذين يسقطون أمام أعيننا، فإن الهدف الرئيسي هو تحقيق وقف لإطلاق النار وإنهاء للعنف. وقد دعت مجموعة الدول العربية إلى ذلك مراراً وتكراراً، بما في ذلك في البيان الذي اعتمد في ختام مؤتمر القمة الذي عقد مؤخراً بين جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وإذا لم يدرج هذا العنصر في النص، يمكن للمرء أن يكون لديه انطباع بأن مجلس الأمن سعيد بالاكتفاء حصراً بشروط إسرائيل بشأن الهدنة الإنسانية باختياره. ومن مناقشاتنا مع الأغلبية الساحقة من الزملاء، نعلم جيداً أن الأمر ليس كذلك.

وللأسف، دأبت الولايات المتحدة طوال الوقت على منع أي إشارة إلى هذا الهدف، حتى في أضعف أشكالها، بل وألمحت إلى أنه ينبغي للمجلس أن يعود إلى المناقشات بشأن هذه المسألة. أود أن أطرح سؤالاً على زملائنا الأمريكيين. طوال عملنا بشأن مشروع قرار مالطة، شطبوا أي شيء يمكن أن يشير بأي شكل من الأشكال إلى ضرورة وقف الأعمال العدائية. هل يعني ذلك أنهم يؤيدون استمرار الحرب في الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى؟ ولا نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف بناء على طلب من الولايات المتحدة.

إن تعديلنا الداعي إلى هدنة إنسانية يلتزم باستمرار بالأهداف المعلنة لواضعي النص للحفاظ على طابعه الإنساني البحت. وهذا هو القاسم المشترك الأدنى الذي لا يمكن للمجلس ببساطة أن يسمح لنفسه بالتخلي عنه، لا سيما في ظل الحالة الإنسانية الرهيبة في غزة والمعلومات الواردة عن اقتحام القوات المسلحة الإسرائيلية لمستشفى الشفاء. كما وجهت اليوم ضربات ضد مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إن واجبنا هو

إنقاذ أرواح المدنيين الذين يواجهون تهديداً مميتاً. وآمل أن يشاطرنا جميع الأعضاء ذلك الموقف.

وأود أيضاً أن أذكر بأن أغلبية أعضاء مجلس الأمن – أي وفود روسيا والصين والبرازيل وإكوادور وفرنسا وغابون وغانا ومالطة وموزامبيق وسويسرا والإمارات العربية المتحدة – صوتت بالفعل في الجمعية العامة تأييداً للصياغة التي نقترحها اليوم. ونحث أعضاء المجلس على تأييدها الآن.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): معروض على أعضاء المجلس تعديل مقترح، مقدم من الاتحاد الروسي، على نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/876، المقدم من مالطة.

وتنص المادة 36 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس على ما يلي:

”إذا كان التعديل يضيف إلى نص اقتراح أو مشروع قرار أو يحذف منه، فإن ذلك التعديل يطرح أولاً للتصويت.“

بناء على ذلك، أعتزم طرح التعديل الشفوي المقترح للتصويت عليه أولاً.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، الصين، موزامبيق

المعارضون:

الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، ألبانيا، سويسرا، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اليابان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حظي التعديل الشفوي المقترح بتأييد خمسة أعضاء واعترض عليه عضو واحد، فيما امتنع 9 أعضاء عن التصويت. لم يعتمد التعديل الشفوي المقترح لأنه لم يحصل على العدد المطلوب من الأصوات.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/876، المقدم من مالطة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الأزمة الإنسانية المتواصلة في غزة منذ الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر تثير قلقا عميقا. في ذلك اليوم، قتل أطفال وأخذوا كرهائن. ومنذ ذلك الحين، أفادت التقارير بمقتل أكثر من 600 4 طفل في غزة، وحوالي 500 1 في عداد المفقودين. ومن المرجح أن العديد منهم محاصرون تحت الأنقاض. إن حياة الأطفال حديثي الولادة والخدج في مستشفى الشفاء في خطر جسيم ووشيك. ويعاني الآن عدد لا يحصى من المدنيين من ويلات الأعمال العدائية وجميع العواقب المدمرة الناجمة عن النزاع المسلح. ونزح أكثر من مليون شخص. وأكثر من نصفهم من الأطفال.

وفي الأسبوع الماضي، قال الأمين العام إن ”غزة أصبحت مقبرة للأطفال“. ويجب ألا يذهب ذلك التحذير الصارخ أدراج الرياح. وفي هذه المناسبة، نشيد أيضا بجميع موظفي الأمم المتحدة في الميدان على جهودهم البطولية ونتذكر الذين جادوا بأرواحهم.

ويسعى مشروع القرار S/2023/876، المعروض علينا اليوم، إلى بعث الأمل ونحن في هذه الساعة المظلمة. ويهدف إلى ضمان فترة من الراحة من الكابوس الحالي في غزة وإعطاء الأمل لأسر جميع الضحايا. كما يركز على محنة الأطفال المحاصرين في الجيب الذي تدور فيه الحرب ومحنة المحتجزين كرهائن.

وخلال الأسبوع الماضي، أجرينا مشاورات مكثفة مع أعضاء المجلس والأطراف المهتمة وبلدان المنطقة والمنظمات الإنسانية. وقد فعلنا ذلك في محاولة للتوصل إلى نص متوازن وعملي يمكن أن يعالج

جزءا من الأزمة الراهنة – الاحتياجات الفورية للأطفال المتضررين. ونشكرهم جميعا على مشاركتهم بطريقة منفتحة وبناءة. وكان نبراسنا الهادي طوال العملية هو التأكد من أن يظل النص ظل مركزا على النطاق الإنساني.

وينص مشروع القرار على تحديد فترة هدنة وممرات إنسانية عاجلة وممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة لعدد كاف من الأيام. ومن شأن هذه التدابير أن تمكن من وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق. ومن شأنها أن تيسر التوفير المستمر والكافي ودون عوائق للسلع والخدمات الأساسية الهامة لرفاه المدنيين، ولا سيما الأطفال. ومن شأنها أن تمكن من بذل جهود عاجلة للإنقاذ والإنعاش، بما في ذلك للأطفال المفقودين في المباني المتضررة والمدمرة، والإجلاء الطبي للأطفال المرضى أو المصابين ومقدمي الرعاية لهم. ويشدد النص أيضا على الوضع الضعيف الخاص للأطفال ويكرر التأكيد عليه. ويدعو إلى الإفراج الآمن وغير المشروط عن الرهائن، ولا سيما الأطفال، الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات. وهذا أيضا واجب إنساني واضح لا يمكن تجاهله.

ونشدد على أن القانون الدولي الإنساني يوفر حماية عامة للأطفال بوصفهم أشخاصا لا يشاركون في الأعمال العدائية. وهم يتمتعون بحماية خاصة بوصفهم أشخاصا معرضين للخطر بشكل خاص، ونذكر بأن أخذ الرهائن محظور بموجب القانون الدولي. إن أصواتنا اليوم تترجم إلى حياة إنسانية حقيقية – حياة الآلاف من الأطفال والمدنيين والعاملين في المجال الإنساني الأبطال.

واليوم، تتاح لمجلس الأمن الفرصة لإعادة تأكيد مسؤوليته والتزامه بحماية أرواح المدنيين. وينبغي أن نفعل ذلك على سبيل الاستعجال. ولا تزال مالطة ملتزمة التزاما راسخا بحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال. فهم يعانون بشكل غير متناسب في هذا النزاع. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن معاناتهم. وبتلك الروح، أحث جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار بالتصويت لصالحه.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الحرب على غزة مستعرة منذ 40 يوما. وعلى الرغم من أننا عقدنا عدة جلسات واستمعنا إلى إحاطات مروعة وشاهدنا تقارير مؤلمة، لم يتمكن المجلس من إنتاج أي شيء يخفف من معاناة المدنيين في غزة.

وخارج هذا المبنى وفي منطقتنا، على وجه الخصوص، يبدو وكأن المجلس غير مبال بالمذابح ويتجاهل المعاناة. ونشكر مالطة وفريقها على جهودهم الاستثنائية. وبفضل تلك الجهود وبدعمنا الكامل، بصفتنا العضو العربي في المجلس، لدينا اليوم فرصة للبدء في تغيير ذلك التصور.

لقد ولد مشروع القرار S/2023/876 من فكرة أننا يجب أن نجتمع الآن للعمل في إطار هدف أساسي مشترك واحد. لقد كانت حماية الأطفال بمثابة المنارة التي وجهت نهج المجلس بشأن مشروع القرار هذا وجمعتنا اليوم للتصويت على النص المعروض علينا. وكما قالت السفيرة فانيسا فرايزر للتو، يجب عدم الاستهانة بالعناصر الرئيسية لمشروع القرار هذا وما تعنيه عمليا لشعب غزة – بالنسبة للأطفال وغيرهم من الفلسطينيين الذين يحتمون من الأعمال القتالية، وللأطفال الإسرائيليين وغيرهم ممن ما زالوا محتجزين كرهائن، وللعاملين في المجالين الإنساني والطبي التابعين للأمم المتحدة الذين يخاطرون بحياتهم للمساعدة في تخفيف المعاناة الإنسانية الهائلة في الميدان.

وهذا النص هو أيضا ما دعت إليه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني باستمرار باعتباره الحد الأدنى لتمكينها من القيام بعملها المنقذ للحياة. ويعني مشروع القرار، في الوقت الحقيقي، توفير ما يكفي من الوقت والمساحة لعمليات البحث والإنقاذ لإنقاذ الأطفال الذين دفنوا تحت الأنقاض، بمن فيهم 500 1 طفل أبلغ عن فقدانهم هناك. وهذا يعني أنه يمكن تسليم الوقود والغذاء والماء والدواء والسلع الأساسية الأخرى على نطاق واسع. وهذا يعني أنه يمكن إجلاء الأطفال المرضى والمصابين. وستساعد فترات الهدنة المطولة هذه أيضا على الوصول إلى المحتجزين كرهائن، ولا سيما الأطفال، الذين يدعو مشروع القرار هذا إلى الإفراج عنهم دون شروط.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النص يطالب على نحو لا لبس فيه بأن تمتثل جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ومن

خلال هذا النص، يرفض المجلس أيضا التشريد القسري للفلسطينيين، وهو أمر أساسي – فثلثا سكان غزة لاجئون فلسطينيون عانوا بالفعل من عواقب التشريد القسري في ماضيهم. ومرة أخرى، في الأيام الـ 40 الماضية، اقتلع ما يقرب من 80 في المائة من الذين يعيشون في غزة من ديارهم مرة أخرى.

أخيرا، وبالدعوة الواردة في مشروع القرار هذا إلى الأمين العام بأن يقدم خيارات إلى المجلس بشأن آليات الرصد والإبلاغ الواردة في هذا النص، يمكننا أن نساعد في تحقيق مقصد مشروع القرار هذا المتمثل في إيجاد المجال اللازم للأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني للقيام بعملها. ومشروع القرار هذا خطوة أولى وهامة طال انتظارها من جانب المجلس.

ولتلك الأسباب سنصوت مؤيدين لمشروع القرار، الذي يحظى أيضا بتأييد مجموعة الدول العربية. ومع ذلك، لا تزال الإمارات العربية المتحدة مصممة على ضرورة العمل من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار لأسباب إنسانية. ويجب ألا يغيب عن بالنا ذلك الهدف العاجل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2023/876 للتصويت.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، موزامبيق، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): نال مشروع القرار 12 صوتا مؤيدا، من دون معارضة، مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2712 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): على مدار الشهر المنقضي، تابع العالم بإحباط مفهوم وقلق متزايد عجز مجلس الأمن عن الجهر بالقول بشأن مسألة ملحة تمس السلام والأمن الدوليين. ولم يكن ذلك بسبب عدم المحاولة. فقد كنا قاب قوسين أو أدنى الشهر الماضي عندما قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار قويا ومتوازنا كان يمكن اعتماده لولا استخدام روسيا والصين لحق النقض (انظر S/PV.9453). وبصراحة، أعتقد أن الكثيرين كانوا قد فقدوا الأمل في أننا سنتحدث أبدا عن هذا النزاع. لكن هذا هو بالضبط ما فعلناه للتو. وقد أنجزنا ذلك لأن معظمنا عملوا بشكل بناء وبحسن نية لاتخاذ القرار 2712 (2023)، وأود أن أشكر مالطة وأعضاء المجلس الآخرين على قيادة المبادرة.

بادئ ذي بدء، أود أن أقول إنه قد هالني أن قلة من أعضاء المجلس ما زالوا عاجزين عن إدانة الهجوم الإرهابي الوحشي الذي شنته حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. فماذا يخشون؟ ما الذي يمنعهم من الإدانة القاطعة لعمل منظمة إرهابية عازمة على قتل اليهود وقتلت بالرصاص مدنيين وأحرقت أفراد عائلات أحياء وأعدمت أطفالا، جماعة قتلت واحتجزت رهائن، بمن فيهم أطفال، من أكثر من عشر بلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة؟ لا عذر لعدم إدانة تلك الأعمال الإرهابية. ولنكن واضحين تماما: إن حماس هي التي أشعلت شرارة هذا النزاع لأن حماس لا يعنيها إلا قتل الشعب الإسرائيلي وتدميره. وهي لا تأبه مثقال ذرة بسلامة الشعب الفلسطيني وحمايته. ولو كانت تأبه، ما استخدمت البنية التحتية المدنية والمباني السكنية والمدارس والمساجد والمستشفيات لتخزين الأسلحة وكوحدات للقيادة والتحكم. ولم تكن لتستخدم الأبرياء والضعفاء كدروع بشرية. وفي نهاية

المطاف، لا يمكن للولايات المتحدة أن تصوت مؤيدة لنص لا يدين حماس أو يعيد تأكيد حق جميع الدول الأعضاء في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية.

لقد أوضح المجلس مرارا أننا نقف ضد جميع أعمال الإرهاب. ويجب ألا يكون هذا الهجوم المروع استثناء من ذلك. وستواصل الولايات المتحدة حث المجلس على إدانة أعمال حماس. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تشعر بخيبة أمل شديدة إزاء ما أغفله هذا النص، فإننا نؤيد العديد من الأحكام الهامة التي اعتمدها المجلس. وبداية، ولئن كان النص لا يتضمن إدانة لحماس، فهذه هي المرة الأولى التي نتخذ فيها قرارا يذكر كلمة "حماس". وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد تأييدا تاما دعوة القرار إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات. فهذا واجب إنساني. ونعمل بلا كلل لتيسير العودة الآمنة لجميع الرهائن، بمن فيهم تسعة أمريكيين مفقودين وشخص يحمل وثيقة إقامة دائمة في الولايات المتحدة.

كما دعونا إلى هدن إنسانية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن وبلا عوائق إلى المدنيين في غزة. ولئن كنا قد أحرزنا قدرا من التقدم في زيادة تدفق المساعدة الإنسانية إلى غزة، فثمة حاجة ماسة إلى أكثر من ذلك بكثير. والمستويات الحالية غير كافية على الإطلاق. ونواصل العمل بلا كلل لزيادة عمليات إيصال المساعدات ويحدونا الأمل في أن تساعد الهدن الإنسانية الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني على إيصال المساعدات وتيسير المرور الآمن للمدنيين الفارين من العنف.

لقد بينا بوضوح أننا نتوقع امتثال طرفي النزاع لالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشكل ذلك مسئولية إضافية بالنسبة لإسرائيل، حيث أن حماس زرعت نفسها بقوة وسط السكان المدنيين في غزة. ولكننا أوضحنا على أعلى المستويات أن أعمال حماس لا تقلل من مسؤولية إسرائيل عن حماية الأبرياء في غزة. ففي نهاية المطاف، الأمر كله يتعلق بهدف واحد عاجل واضح – إنقاذ أرواح الأبرياء. إن الخسائر التي ألحقها هذا النزاع بالمدنيين مأساوية. وفقدان كل روح بريئة أمر مأساوي، ونشعر بالحزن على جميع من قُتلوا – سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، رجالا كانوا أم نساء أم أطفالا أم شيوخا، وعلى من قتلوا من جميع الجنسيات والأديان، فضلا عن أكثر من 100 من موظفي الأمم المتحدة وأسر وأحباء العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذين وقعوا في مرمى النيران.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، تحدثت مع قادة في المجال الإنساني لديهم أفرقة في المنطقة وسمعت مرارا وتكرارا أنه في حين أن العاملين في المجال الإنساني منهكون وغالبا ما يكونون في خطر شديد، فإنهم مصممون على الوفاء بمهمتهم المنقذة للحياة. وأنا منبهرة بشجاعتهم. ويُعرّض العاملون في المجال الإنساني أنفسهم للخطر لإنقاذ الأرواح، ولكن ينبغي ألا يضطروا لذلك لأنه يجب حمايتهم. وينبغي حماية جميع المدنيين. وهذا يعني أن حماس يجب أن تتوقف عن استغلال الناس، بمن فيهم موظفو المستشفيات والمرضى، كدروع بشرية. فتلك أفعال قاسية وجبانة على نحو لا يمكن تصوره. وهذا يعني أيضا أنه بينما تمارس إسرائيل حقها، بل ومسؤوليتها عن حماية شعبها من أعمال الإرهاب، يجب عليها أن تفعل ذلك بطريقة تتسق مع قوانين الحرب. وأريد أن أقول بوضوح أن الولايات المتحدة لا تريد أن ترى معارك بالأسلحة النارية في أي مستشفى حيث يحاول الأبرياء والعاجزون والمرضى الحصول على الرعاية الطبية التي هم في أمس الحاجة إليها. ويجب حماية المرضى والأشخاص الذين يعتنون بهم، انتهى الكلام.

في نهاية المطاف، ولئن كان هذا القرار خطوة إلى الأمام، فإن اتخاذه وحده لن ينقذ الأرواح. ولهذا السبب، يعمل الرئيس بايدن والوزير بلينكن منذ البداية بشكل مكثف مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى، جنبا إلى جنب مع شركائنا الإقليميين، للاستجابة لهذه الأزمة. ولإنقاذ الأرواح، علينا جميعا دعم الجهود البطولية التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات العاملة في المجال الإنساني في غزة، وعلينا جميعا العمل مع الشركاء في المنطقة لتأمين إطلاق

سراح جميع الرهائن والحيلولة دون انتشار هذا النزاع. وبينما نفعل ذلك، نعتقد أنه يجب علينا أيضا أن نبدأ في التطلع إلى المستقبل وإرساء الأساس لسلام مستدام. وهذا يجب أن يضع أصوات الشعب الفلسطيني وتطلعاته في صميم إدارة مرحلة ما بعد الأزمة في غزة. ويجب أن تشتمل على حكم بقيادة فلسطينية وغزة موحدة مع الضفة الغربية في ظل السلطة الفلسطينية. ويجب أن تتضمن آلية مستدامة لإعادة الإعمار في غزة، ويجب أن تكفل عدم استخدام غزة كمنصة للإرهاب أو الهجمات العنيفة. ويجب أن تتضمن أيضا طريقا إلى حل الدولتين.

وأعلم أنه من الصعب رؤية ذلك المستقبل الأكثر إشراقا في هذه اللحظة الحالكة، لكن يجب أن نراه – علينا ذلك. وينفطر قلبي لأننا لن نتمكن أبدا من إعادة الأطفال الذين فقدوا حياتهم، أو محو الصدمة النفسية التي يعاني منها الأطفال الإسرائيليون والفلسطينيون الذين يعيشون في ظل هذا النزاع. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، يفر الأطفال الفلسطينيون من القتال في غزة، ويصرخون طلبا للمساعدة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، تحتجز حماس أطفالا إسرائيليين، بمن فيهم طفل أمريكي يبلغ من العمر ثلاث سنوات، كرهائن. وقد نزح أطفال إسرائيليون من منازلهم التي تتعرض أيضا لهجمات بالصواريخ. وبالنسبة لهذا الجيل من الأطفال، وللجيل القادم، تقع على عاتقنا مسؤولية السعي من أجل مستقبل أكثر إشراقا. ويجب أن نكفل أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش جنبا إلى جنب في دولتين تخصهما، مع التمتع بتدابير متساوية من الأمن، والحرية، والفرص، والكرامة.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): صوتت غابون للتو مؤيدة القرار الذي قدمته مالطة (القرار 2712 (2023)) لإظهار دعمها للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي والتزامها بالسلام. ويسرني أن المجلس تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء، وبذلك أعطى الأولوية للمصالح الفضلى لهذين الشعبين.

وبهذا التصويت، يؤكد بلدي من جديد دعمه لأي مبادرة تتيح إنقاذ الأرواح البشرية – ولا سيما أرواح الأطفال – وفقا للقانون الدولي الإنساني. يوفر القانون الدولي الإنساني للأطفال حماية عامة بوصفهم أشخاصا لا يشاركون في الأعمال القتالية وحماية خاصة بوصفهم أشخاصا معرضين للخطر بشكل خاص، مع التذكير بأن أخذ الرهائن محظور بموجب القانون الدولي. وتسعى غابون، بتصويتها مؤيدة، إلى المساعدة على تحسين مصير الأطفال على أساس العناصر ذات الصلة الواردة في القرار الذي اتخذ للتو. وهذه العناصر هي: مطالبة جميع الأطراف بحماية المدنيين – ولا سيما الأطفال، الذين يدفعون ثمنا باهظا في هذا النزاع – عملا بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني؛ ودعوة إلى هُدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة؛ ودعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، ولا سيما الأطفال؛ ودعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن حرمان السكان المدنيين في قطاع غزة من الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة، بمن فيهم الأطفال؛ وأهمية آليات التنسيق والإخطار الإنساني وخفض التصعيد في حماية المدنيين وتسهيل حركة القوافل الإنسانية والمرضى، وخاصة الأطفال المرضى والمصابين ومقدمي الرعاية لهم.

ونحن ندرك أن النص الذي قدم لا يأخذ في الحسبان جميع الشواغل المشروعة في مثل هذه الظروف، ولكنه يمثل بلا شك تقدما كبيرا يمكن أن يحدث فرقا على أرض الواقع. مع ذلك، بدلا من الشعور بالزهو لما حققناه باتخاذ هذا القرار، علينا بالتأكيد أن نظهر مشاركة أكبر حتى نستجيب للمعاناة الإنسانية بطريقة عادلة تتناسب مع ولايتنا. ويجب أن نظهر قدرا أكبر من المشاركة من أجل إسكات البنادق وتحديد المسؤولية.

ومرة أخرى، تدعو غابون جميع الأطراف إلى ضبط النفس واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولن نتوقف أبدا عن تكرار أن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني هو حل سياسي. إن الدبلوماسية والتفاوض والحوار هي الأسلحة الوحيدة المتاحة للمجتمع الدولي لكفالة احترام الشواغل المشروعة لكل طرف من الطرفين –

وهي تقرير المصير والحق في الأمن – وكفالة السلام والأمن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): يستحيل فهم الألم والخسارة التي يتكبدها المدنيون الفلسطينيون. إن عددا كبيرا جدا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، بشكل مأساوي، يفقدون حياتهم. ولذا، فمن الصواب أن يدعو مجلس الأمن إلى هدنة إنسانية لمدة أيام، لفترة طويلة بما يكفي لإيصال المساعدات المنقذة للحياة لأولئك الذين يحتاجون إليها وتهيئة بيئة أكثر أمانا للعاملين في المجال الإنساني. وهذا من شأنه أن ينقذ الأرواح. ونحن بحاجة إلى جهد جماعي لإدخال المساعدات في أسرع وقت ممكن، عبر أكبر عدد ممكن من الطرق.

لقد كان رئيس وزراء المملكة المتحدة واضحا جدا بشأن الحاجة إلى إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى المدنيين في غزة، بما في ذلك الغذاء والماء واللوازم الطبية والوقود كأولوية. ومن جانبنا، ضاعفت المملكة المتحدة معونتنا لمساعدة المدنيين في غزة. وقامت ثلاث رحلات جوية تابعة للقوات الجوية الملكية البريطانية بإيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة والمعدات التمكينية لدعم جمعية الهلال الأحمر المصري في تقديم المساعدات الدولية من خلال معبر رفح. ونحن نحث – وأحث هنا اليوم – على أن تكون الأولوية لتحسين الوصول البري، بما في ذلك معبر كرم أبو سالم، حتى يمكن إدخال المساعدات على نطاق واسع. ويجب على جميع الأطراف أن توفر للمدنيين الحماية وهي حقهم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك احترام حرمة المستشفيات وحمايتها. ومن الصواب أيضا أن هذا القرار يدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الإسرائيليين. من غير المعقول أن تواصل حماس احتجاز الرجال والنساء والأطفال، مما يسبب خوفا ومعاناة رهيبين لأسرهم.

وهذا القرار ضروري للغاية. وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة تأسف لأن القرار الأول الذي اتخذه المجلس بشأن هذه المسألة لم يستطع أن يدين بوضوح الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإن وحشية تلك الهجمات ينبغي أن تكون واضحة لنا جميعا. ولهذا السبب امتنعنا عن التصويت اليوم. ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحة تماما – لقد كان من الحيوي وطال انتظار أن يتكلم المجلس عن هذه الأزمة، ونحن نؤيد بقوة غرض القرار المتمثل في إدخال المعونة وإخراج الرهائن. ولذلك، فإنني أشيد بالعمل الرائع الذي قامت به مالطة في تقديم قرار يمكن اعتماده.

وسنواصل العمل مع أعضاء المجلس لحل هذه الأزمة وإيجاد أفق سياسي جديد حتى نتمكن من الوفاء بوعد السلام للإسرائيليين والفلسطينيين وتحقيق حل الدولتين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تشكر فرنسا مالطة على إعداد القرار 2712 (2023). ويسرنا أن يتمكن المجلس من التكلم بصوت واحد لأول مرة منذ الهجمات الإرهابية الوحشية على إسرائيل التي شنتها حماس وجماعات إرهابية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر. لقد صوتت فرنسا مؤيدة للقرار الذي يدعو إلى إقامة هُدن إنسانية عاجلة لفترات أطول والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية.

لقد صوتت فرنسا مؤيدة للقرار لأن الحالة الإنسانية في غزة كارثية بالفعل. وفرنسا على استعداد تام للاستجابة للحالة الملحة، وعلى وجه الخصوص بادرت بالفعل إلى عقد مؤتمر دولي إنساني معني بالسكان المدنيين في غزة، في باريس في 9 تشرين الثاني/نوفمبر تحت رعاية الرئيس ماكرون ووزيرة أوروبا والشؤون الخارجية في بلدنا. ويذكر القرار الذي اتخذناه اليوم عدة احتياجات أساسية – الغذاء والماء والوقود والدواء – يجب إيصالها إلى السكان المدنيين في غزة. وتكرر فرنسا طلبها بإتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل مستدام لتمكين المعونة الإنسانية من الوصول إلى سكان غزة بكميات كافية. ولا بد من بذل المزيد من الجهود. ويجب علينا أيضا أن نعبئ الموارد الكافية. وقد نشرت فرنسا بالفعل أكثر من 100 طن من الشحنات الإنسانية، وزادت دعمها الإنساني إلى 100 مليون يورو.

بيد أن فرنسا تعرب عن أسفها الشديد لأن هناك عدة رسائل رئيسية مفقودة في هذا القرار. ومن الآن فصاعدا، كما هو متفق

عليه، يجب على المجلس أن يواصل جهوده لصياغة تعبير أكثر شمولا عن آرائه. ويجب أن يدين بشكل لا لبس فيه هجمات حماس الإرهابية. ولا بد له أن يؤكد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وعن سكانها وواجبها في القيام بذلك في امتثال صارم ومطلق للقانون الدولي الإنساني. وعليه أن يدعو إلى إقامة هدنة فورية ودائمة تفضي إلى وقف إطلاق النار ومنع اندلاع نزاع إقليمي. وأخيرا، يجب أن يصر على استئناف حاسم للمفاوضات الرامية إلى تحقيق حل قائم على وجود دولتين على أساس المعايير المتفق عليها، وهي التسوية الوحيدة التي ستسمح للإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش في سلام وأمن. ولا يمكن للمجلس ولا يجوز له أن يظل صامتا بشأن تلك المسائل. ويجب أن يكون مُلحّا، وأن يُظهر إلحاحه، وأن يكون قادرا على الارتقاء إلى مستوى تحديات الأزمة التي بدأت في 7 تشرين الأول/أكتوبر بهجمات حماس. وستواصل فرنسا المشاركة بعزم في المفاوضات بشأن هذه المسألة مع جميع أعضاء المجلس.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): لقد صوتنا مؤيدين للقرار 2712 (2023)، لأنه يتضمن أحكاما عاجلة ومهمة جدا فيما يتعلق بحالة حرجة بشكل متزايد تثير قلقا بالغا لدى المجتمع الدولي وجميع أعضاء المجلس. ويؤكد من جديد، من بين جوانب أخرى، أنه يجب على الأطراف التقيد بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما أنه يركز بشكل خاص على حالة الأطفال، وهم من أكثر الفئات تضررا من العنف.

ويطالب النص بإقامة هدن وممرات إنسانية من أجل تمكين وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق، سواء لتوفير السلع أو لجهود الإنقاذ. ويدعو أيضا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات، وإلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم فورا. وأخيرا، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا شفويا عن تنفيذ القرار وأن يحدد الخيارات الكفيلة برصد تنفيذه بفعالية. وخلاصة القول، يركز القرار على الاحتياجات الإنسانية العاجلة الناجمة عن النزاع الخطير في غزة الذي اندلع في أعقاب الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وهو خطوة أولى ضرورية من جانب المجلس، الذي يجب أن يواصل معالجة الجوانب الأخرى للنزاع.

ونرى أن المشروع الشامل الذي أعده أعضاء مجلس الأمن الـ 10 المنتخبون لا يزال نقطة انطلاق قيّمة. ويجب أن يستمر عملنا. لقد امتنعت إكوادور عن التصويت على التعديل الشفوي المقترح بعد ظهر اليوم لأننا نعتقد أن النص الذي اعتمدناه للتو، بعد عملية تفاوض شارك فيها جميع أعضاء المجلس، ينبغي الإبقاء عليه كما هو. وأخيرا، نشكر ونهنئ الذين قادوا العملية، ولا سيما مالطة، ونعرب أيضا عن تقديرنا للأعضاء الذين أبدوا مرونة بغية تجنب استخدام حق النقض، الأمر الذي كان سيضر بنظر المجلس في المسألة في المستقبل.

السيد إيشيكاني (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): التزم المجلس الصمت لمدة ستة أسابيع تقريبا بينما تفاقم النزاع بصورة غير مسبوقة. واليوم، تمكنا أخيرا من اتخاذ إجراء. ويسر اليابان أن تصوت مؤيدة للقرار 2712 (2023)، ونحن ممتنون لمالطة على أخذ زمام المبادرة للمساعدة في التوصل أخيرا إلى مشروع قرار متوازن يمكن اعتماده.

يشدد القرار على ضرورة حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، الذين لا ينبغي استهدافهم مطلقا والذين تأثروا بشكل غير متناسب بالنزاع وبالحالة الإنسانية التي تزداد سوءا بسرعة في غزة. ومن المهم أن يدعو القرار إلى هدنة وممرات إنسانية عاجلة وممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة، وإلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس وغيرها من الجماعات. وفي هذا السياق، تقدر اليابان تقديرا عاليا الجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها الولايات المتحدة.

وهذه ليست سوى البداية. ويجب أن يواصل المجلس مشاركته النشطة في هذا الملف من أجل حماية المدنيين، ولا سيما أشد الفئات ضعفا، بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال، فضلا عن منع النزاع من الانتشار وتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة في نهاية المطاف، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحل

القائم على وجود دولتين. وعلينا أيضا أن نضع نصب أعيننا مختلف الجوانب، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستعمل اليابان بلا كلل لتحقيق تلك الغايات.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): ترحب سويسرا باتخاذ المجلس القرار 2712 (2023). بيد أن هذه الخطوة الأولى تأتي متأخرة، ونعرب عن استيائنا بشأن ضحايا أعمال حماس الإرهابية وموت الآلاف من المدنيين في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال. وأود أن أشكر وفد مالطة على كل جهوده للتوصل إلى توافق في الآراء داخل المجلس.

وتعترف سويسرا بحق إسرائيل في ضمان دفاعها وأمنها. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. إن احتجازهم في غزة لأكثر من شهر وفي ظروف مروعة لا يمكن تبريره، وكذلك أعمال الإرهاب وهجمات حماس العشوائية على المدنيين الإسرائيليين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتدين سويسرا تلك الأعمال الإرهابية بأشد العبارات الممكنة.

وسنواصل المشاركة في النهوض بعمل المجلس بشأن مشروع القرار الذي اقترحه الأعضاء الـ 10 المنتخبون، والذي يعالج الحالة في مجموعها والذي كرس له قدر كبير من الجهد في الأسابيع القليلة الماضية.

السيد فرناندیز (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تقدر موزامبيق الجهود التي بذلتها مالطة والتي أفضت إلى اتخاذ القرار 2712 (2023)، ونأمل في أن يكون خطوة نحو إنهاء الموت والدمار، أفي غزة أم في إسرائيل. وموزامبيق مقتنعة بأن هذا القرار يشكّل خطوة هامة نحو تخفيف معاناة المدنيين في غزة. لكننا ندرك أن القرار لا يعالج أساسيات الأزمة الإنسانية السائدة في قطاع غزة. وتسعى موزامبيق، بتأييدها القرار، للانضمام إلى الجهود الجماعية الرامية إلى كفالة حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، في امتثال كامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولا يزال الوقف الفوري والدائم والمستدام للأعمال العدائية والعودة إلى الحوار البناء أفضل خيار فوري لمعالجة الحالة في غزة.

وتؤكد موزامبيق مجددا موقفها الوطني المتمثل في أن إسرائيل وفلسطين لا يمكنهما حل خلافاتهما إلا بالسلام والحوار. ونحن على قناعة راسخة بأن الشعبين الشقيقين الإسرائيلي والفلسطيني يستحقان بل ويمكنهما أن يعيشا جنبا إلى جنب في أمن وتعايش سلمي، وفي ظل الاحترام الصارم لمقررات مجلس الأمن وقراراته.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر مالطة على جهودها وتواصلها المستمر مع جميع أعضاء مجلس الأمن للوصول إلى هذه النقطة.

لا حاجة بنا لأن نذكّر بأن التعامل مع قضايا السلام والأمن وضمان حماية المدنيين ودعم جهود السلام هو علة وجود مجلس الأمن. وعندما يتعرض المدنيون للأذى في أي مكان في العالم، لا يمكن أن يبقى المجلس مكتوف الأيدي. ومما يبعث على الأسى الشديد عجزه، خلال الأسابيع الستة الماضية، عن إيجاد قواسم مشتركة بشأن هذه المسألة والتكلم بصوت واحد في إدانة الأعمال الإرهابية البغيضة والوفاء بالتزاماته – بينما تتدهور الحالة الإنسانية في غزة من سيئ إلى أسوأ.

كان العالم يراقب وينتظر ويتأمل. وغني عن القول إننا نرحب، لذلك، باتخاذ القرار اليوم (القرار 2712 (2023)) وبارتكازه على القانون الدولي الإنساني بشكل أساسي. وقد صوتنا مؤيدين للقرار لأن النص، على الرغم مما يشوبه من نقص، يستجيب لأهداف حاسمة تتسق مع موقفنا المبدئي بشأن هذه المسألة. فيدعو إلى الإفراج الفوري عن الرهائن – الذين ينبغي إطلاق سراحهم فورا وبلا شروط. وينص على هدن إنسانية لفترات ممددة لضمان حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال، وفقا للقانون الدولي الإنساني؛ ويدعو إلى تدفق المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين فورا ومن دون عوائق؛ وإلى حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني الذين يجب ألا ننسى أنهم دفعوا ثمنا باهظا بلا مبرر. إنه يشكل رسالة أمل وتضامن

قوية مع الذين يعانون. لكننا نأسف لأن النص لا يدين بشكل واضح وقوي ومباشر حماس وأعمالها الإرهابية.

يجب علينا مواجهة الحقيقة. إن عدد القتلى بين المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، أمر لا يُحتمل ولا مبرر له. ويجب أن تتوقف دوامة الموت هذه لأن المدنيين يدفعون حياتهم مقابل لا شيء. فالمدنيون لا يستحقون المعاناة ولا يستحقون الموت. إنهم بحاجة إلى الحماية دائما. ولكن دعونا لا ننسى أو نغفل عن حقيقة مفادها أنّ حماس مسؤولة بشكل مباشر عن الحالة. فهي مسؤولة عن الخيارات التي اتخذتها عمدا بالاستثمار في الأنفاق والأسلحة والإرهاب بدلا من العمل لمصلحة الناس الذين تتظاهر بأنها تمثلهم. وقد كانت وما زالت تستغل المدنيين كدروع بشرية، وهو أسلوب الحرب الذي لطالما فضلته المنظمات الإرهابية. ولكن على الرغم من ذلك، ومن أجل الأطفال وغيرهم من المدنيين الأبرياء ولسلامتهم، وباسم الحياة والمستقبل، وتمسكا منا بالالتزام الثابت باحترام القانون الدولي وحماية المدنيين، صوتنا مؤيدين للقرار لأنه ينبغي إعطاء الأولوية للحياة البشرية فوق كل شيء آخر. ويحدونا أمل صادق في أن تمثل هذه اللحظة نقطة تحول للبدء بشكل مقنع في تصور غزة من دون حماس ومن دون إرهاب وحرب وعنف، وإنما بأناس عاديين – يمكنهم أن يخططوا لمستقبلهم بحرية وكرامة.

السيد موريتي (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤكد أن اتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن الأزمة الإنسانية المروعة وأزمة الرهائن التي تتكشف فصولها في غزة وإسرائيل (القرار 2712 (2023)) أمر جدير بالترحيب. فقد طال انتظار هذا القرار. وكانت استجابة هذه الهيئة على نحو يتناسب مع خطورة الحالة حاجة ملحة منذ اليوم الأول – أي قبل أكثر من خمسة أسابيع – لا للحؤول دون ارتكاب المزيد من العنف ضد المدنيين والتدمير الواسع النطاق للهياكل الأساسية المدنية فحسب، ولكن أيضا لكي يستعيد المجلس شيئا من مصداقيته. لقد كانت عملية طويلة وشاقة، كما نعلم جميعا. وأشكر وفد مالطة ووفودا أخرى، على مرونتها تحديدا، لمساعدتنا في الانتهاء مما نأمل أن يكون مجرد خطوة أولى في مداولات المجلس بشأن هذه المسألة.

قبل اعتماد النص اليوم، سُجلت محاولات لاتخاذ قرارات حسنة التوقيت وأكثر شمولا، بما في ذلك قرار قدمته البرازيل (S/2023/773). وقد حال استخدام حق النقض بصورة متتالية أو التلويح باستخدامه أو غياب عملية تفاوض حقيقية دون اعتمادها. لكن في حين فشل المجلس مرة تلو الأخرى، تحركت الجمعية العامة في 27 تشرين الأول/أكتوبر، متخذة قرارها (القرار دإط– 21/10) الذي يدعو إلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني في غزة وإلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تفضي إلى وقف الأعمال العدائية. وقد حظيت هذه التدابير، ولا تزال، بدعم العديد من الدول الأعضاء، بما فيها البرازيل. ونكرر دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية. ومن المؤسف أنّ القرار الذي اتخذناه للتو لا يرقى إلى مستوى تلك الخطوات الجريئة ولكن الضرورية. ونأمل في أن يؤدي قرار اليوم، إذا ما نُفذ تنفيذا حقيقيا وعلى وجه السرعة، على الأقل إلى التخفيف من الحالة المروعة التي تواجهنا.

لقد قُتل أكثر من 000 11 فلسطيني في قطاع غزة. وعدد الأطفال القتلى مروع بشكل مخز. واضطر ما مجموعه 1,5 مليون فلسطيني للنزوح قسرا في غضون شهر واحد فقط. وأما المستشفيات والمدارس، فقد دُمّرت أو تضررت أو باتت عديمة الفائدة. واليوم، تمّت مداهمة مستشفى الشفاء، مما عرض مئات المرضى والجرحى لخطر شديد. ويفتقر مئات الآلاف في غزة إلى المياه أو الكهرباء أو الإمدادات الطبية أو المأوى، أو لا يملكون ما يكفي منها. ولا يزال مئات الأجانب ممنوعين من مغادرة المنطقة. وارتفع عدد القتلى بين العاملين في المجال الإنساني إلى أكثر من 100، وهو أعلى رقم سُجّل في أي نزاع في تاريخ الأمم المتحدة. ولم يُفرج عن أكثر من 200 رهينة ينتمون لعدة جنسيات، ولا يزال وصول المنظمات الإنسانية إليهم ممنوعا.

يجب أن تتوقف جميع تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني الآن. فجميع المدنيين، الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، يدفعون ثمن عقود من الإنكار المنهجي لحق الشعب الفلسطيني المشروع في تقرير المصير. والحل الممكن الوحيد هو إنشاء دولة فلسطينية قادرة

على البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومقبولة من الطرفين ومعترف بها دوليا. ويجب أن يكون السلام الدائم الهدف النهائي للجميع. وتأمل البرازيل في أن يبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره فعليا وعمليا. وسنرفع صوتنا بقوة وشجاعة للإصرار على ذلك.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنعت روسيا عن التصويت على القرار الذي قدمته مالطة (القرار 2712 (2023)). فلم يكن بمقدورنا عدم الاستجابة للنداءات، بما في ذلك نداءات من بلدان المنطقة، بأن يعتمد مجلس الأمن شكلا ما من أشكال النصوص الإنسانية على الأقل. وهذا هو السبب الوحيد الذي جعلنا نتجاهل أوجه القصور العديدة في النص، وأهمها عدم دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار. وكان ذلك وسيبقى الضرورة القصوى. فأي عمل إنساني يتطلب الوقف الفوري للأعمال العدائية. وتحت القصف، سيكون من المستحيل إزالة الأنقاض أو إجلاء الناس أو تأمين الوقود الذي تشتد الحاجة إليه – والذي من دونه ستنقطع الكهرباء عن مستشفيات غزة قريبا.

وعلاوة على ذلك، سيجد سكان القطاع أنفسهم في المستقبل القريب جدا – في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا لتقديرات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) – بدون أي قدرة على الاتصال وبدون إنترنت ومعزولين تماما عن العالم الخارجي. ولن يكون لدينا أي فكرة عما يحدث هناك. وسيغرق قطاع غزة في ظلام دامس وستعمه الفوضى وسيتعطل التنسيق بين خدمات الطوارئ. وفي هذه اللحظة تحديدا، وبينما تنمق الوفود في مجلس الأمن بياناتها، يقتحم الجيش الإسرائيلي مستشفى الشفاء ويقصف مدارس الأونروا. ونسمع تقارير مقلقة عن إطلاق النار على العاملين في المجال الطبي وتدمير مستودعات تخزين المعدات الطبية والأدوية.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن فترات التوقف لأغراض الإنسانية ليست ولا يمكن أن تكون بديلا عن وقف إطلاق النار أو الهدنة الفعلية. فهي مجرد هدنة قصيرة تُستأنف بعدها الأعمال العدائية بقوة متجددة. وبعبارة أخرى، فإن الأشخاص الذين سيمكن إجلاؤهم بنجاح سيجدون أنفسهم مرة أخرى يتعرضون للقصف وسيستمر تدمير الهياكل الأساسية المدنية وسيسقط المزيد من الضحايا. ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى أن البعثة الدائمة لدولة فلسطين ذات مركز المراقب عممت اليوم رسالة إلى مجلس الأمن تطالب فيها بوقف فوري لإطلاق النار.

لقد أحبط وفد الولايات المتحدة منذ بداية التصعيد الحالي في منطقة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي أي محاولة لصياغة وثيقة متوازنة وغير مسيسة تهدف إلى اتخاذ إجراءات واقعية وعاجلة لتهدئة الحالة. وبرر زملاؤنا الأمريكيون في المجلس العقاب والتدمير الجماعيين اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون – لا سيما السكان المدنيين – بذريعتي مكافحة الإرهاب وحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، مما أصاب عمل جهاز الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين بالشلل. وقد دأبت واشنطن على رفض مشاريع قرارات تطالب بوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وقد أعربت زميلتي الأمريكية من فورها عن غضبها لأن المجلس لم يتمكن من إدانة الهجوم الذي شنته حركة حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وانتقدت من حالوا دون إصدار هذه الإدانة. وأود ببساطة أن أذكّرها بتسلسل الأحداث، لأن الولايات المتحدة هي التي استخدمت حق النقض في 18 تشرين الأول/أكتوبر ضد مشروع القرار الذي قدمته البرازيل (S/2023/773) والذي أدان ذلك العمل. وبينما امتنعت روسيا والمملكة المتحدة عن التصويت في ذلك الوقت، فقد صوت بقية الأعضاء لصالحه. وعليه، يجب على الولايات المتحدة ألا تلوم إلا نفسها في ذلك الصدد.

ونأسف لتمييع لغة القرار تحت ضغط من واشنطن. فالمجلس لم يطالب الأطراف حتى بتطبيق فترات توقف لأغراض إنسانية، بل اكتفى بالدعوة إليها، وفي ذلك استهزاء بسلطات المجلس. ومن العار على المجلس أنه، في ظل ما تحت تصرفه من مجموعة فريدة من الأدوات القوية، بما في ذلك الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لم يتمكن سوى من توجيه نداء ضعيف كهذا. وكما يقول المثل، تمخض الجبل فولد فأرا. فعلى مدار أسابيع عديدة، ما فتئت جميع

الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، والأمين العام نفسه، يدعون بالإجماع إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. ولذلك اقترحنا إدخال تعديل ذي صلة على قرار اليوم وشعرنا بخيبة أمل شديدة لعدم اعتماده. والبعض هنا لا يشعرون بالقلق إزاء مدى فعالية استجابة المجلس. وأهم شيء بالنسبة لهم هو إظهار أن المجلس اتخذ إجراء إنسانيا من نوع ما.

ولدينا مخاوف جدية جدا من عدم تنفيذ أحكام القرار على أرض الواقع. من سيوافق على فترات التوقف لأغراض الإنسانية؟ ومن الذي سيرصدها ويتحقق منها، وما هي عواقب عدم الامتثال لها؟ وعليه، فإن القرار الذي اتخذناه لن يساعد في معالجة الأزمة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة وسكانه. ونأمل أن يقدم الأمين العام في جلستنا المقبلة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط تقريرا عن تنفيذ القرار وأن يقدم للمجلس خيارات لإنشاء آلية للرصد الدولي للعملية في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أن يقرر المجلس ما سيلي القرار من خطوات، من قبيل المراقبين الذين سيرسلون إلى منطقة النزاع ووحدات الأمم المتحدة التي ستشارك. وسنرصد الوضع بعناية ولن نسمح بإهمال المسألة.

وتظل أولويتنا العليا اعتماد وثيقة قوية ومكتملة للمجلس توجه نداء لا لبس فيه من أجل وقف فوري لإطلاق النار. ونأمل أن يبدأ العمل في ذلك الصدد في أسرع وقت ممكن.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب الإمارات العربية المتحدة باعتماد المجلس القرار 2712 (2023) اليوم – وهو أول قرار يتخذه بشأن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني منذ عام 2016. ومن الأهمية بمكان أن المجلس قد اتفق على الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين، لا سيما الأطفال. وندرك أن التصويت ونتائجه لم يتسن تحقيقهما إلا بعد أن خضنا مفاوضات صعبة وقدمت جميع الأطراف تنازلات. ونود، بوصفنا العضو العربي في المجلس، أن ننوه مرة أخرى بالدور القيادي الذي اضطلعت به مالطة، علاوة على الالتزام الذي أبداه كل عضو من أعضاء المجلس تجاه ذلك. خلال الأسبوع الماضي، رأيتنا جميعا نعمل معا ونتخطى انقساماتنا الجغرافية بطريقة جعلت هذه اللحظة ممكنة، وأشكر زملائي على ذلك. وأرى أن عملنا هذا سينقذ الأرواح.

لكنني أود أن أؤكد أن قرار اليوم ليس سوى خطوة أولى في استجابتنا للحرب والأزمة. لقد مر وقت طويل جدا وقُتل عدد كبير جدا من الأشخاص وألحق من الدمار الكثير. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الأماكن التي لا تعمل فيها حركة حماس يفقد الفلسطينيون أرواحهم أيضا على أرض معترف دوليا بكونها جزءا من دولتهم المستقبلية. وخلال هذه الفترة – الـ 40 يوما الماضية – ظل هناك نقص كبير في الإبلاغ عن مقتل ما يقرب من 200 فلسطيني في الضفة الغربية جراء عنف المستوطنين وغاراتهم. يجب أن يتوقف ذلك، كما يجب على إسرائيل أن تُخضع مرتكبي تلك الهجمات للمساءلة الكاملة.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، سيمكّننا القرار من بذل جهودنا الإنسانية في الميدان – فقد تعهدنا على سبيل المثال باستقبال 1 000 طفل فلسطيني وأسرهم لتلقي العلاج الطبي في الإمارات العربية المتحدة. وقد بدأ ذلك العمل بالفعل، ونأمل أن نستقبل المجموعة الأولى في غضون الأسبوع المقبل. وله أيضا أهمية حيوية لإنشاء مستشفى ميداني للطوارئ في قطاع غزة. ونحث جميع الدول الأعضاء، فضلا عن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، على الاستفادة من القرار في جهودها الرامية إلى زيادة المساعدات والعودة إلى المجلس إذا احتاجت إلى دعم إضافي. ومن الضروري كفالة أن يفي المجلس الآن بمسؤولياته، بما في ذلك التأكد من تنفيذ القرار بالكامل.

والقانون الدولي، لا سيما قواعد الحرب، ملزم لجميع أطراف هذا الصراع. ولا يمكن أن يكون هناك أي لبس بشأن تلك النقطة. ولا بد أن توقف إسرائيل هجماتها على المدنيين والأعيان المدنية. ويتعين عليها أن تتقيد بتدابير الحماية الخاصة التي يوفرها القانون الدولي للمستشفيات والمدارس، كما يجب أن تكفل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق. وفي ذلك السياق، نكرر إدانتنا للغارة الإسرائيلية على مستشفى الشفاء خلال الـ 24 ساعة الماضية وغيرها من الهجمات التي شنتها على المستشفيات. ونؤكد أن ذلك النوع

من الأعمال العسكرية هو بالتحديد ما يرفضه قرار اليوم. فالمستشفيات أماكن مقدسة يجب حمايتها. وقد رأينا جميعا عددا لا يحصى من الرسائل التي لا تحتمل التي يعبر فيها العاملون الطبيون الذين بقوا في تلك المستشفيات عن يأسهم ويتوسلون من أجل حماية مرضاهم.

وإذا انتهكت الأطراف القرار، فإننا نتوقع من مجلس الأمن أن يتدخل لدعم تنفيذه، وسنعمل على كفالة ذلك. وبالنظر إلى المستقبل وما بعد العمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار أكثر ديمومة، يجب على مجلس الأمن – جماعيا وفرديا – أن يعطي الأولوية لحل الصراع.

على مدى العقد الماضي، كانت هناك تحذيرات وعلامات صاخبة على نحو متزايد بأن حل الدولتين على فراش موته. وما يتمخض عن أنقاض غزة قد يكون فرصتنا الأخيرة لإنقاذه. غير أنه سيحتاج منا جميعا إلى مواصلة العمل معا، كما فعلنا هنا اليوم، لإحيائه. إن مصير السلام والأمن في منطقتنا مسؤولية مشتركة وليس عبئا على قلة قليلة.

وبالنسبة لإسرائيل وللفلسطينيين، فإن المنطق الوحشي الذي فرضه الاحتلال على ضحاياه وجناته على مدى التاريخ الطويل للصراع قد أوصلنا حقا إلى هذه النقطة اليائسة من الأزمة. والحقيقة هي أن لإسرائيل حقا مطلقا في الأمن والسلام، بألا تتعرض للهجمات التي شهدناها في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن كذلك الأمر بالنسبة لفلسطين المستقبل. إن أمن إسرائيل – الحقيقي والدائم – سيظل بعيد المنال إذا بني على الإنكار المستمر لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأي سياسة تسعى إلى التعتيم على هذه الحقيقة محكوم عليها بالفشل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

بعد أربعين يوما من اندلاع الجولة الجديدة من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، اتخذ مجلس الأمن قراره الأول (القرار 2712 (2023))، الذي يركز على الشواغل الإنسانية ويسلط الضوء على حماية الأطفال. وقد اضطلعت مالطة والإمارات العربية المتحدة وأعضاء آخرون بقدر كبير من العمل في ذلك الصدد، وهو أمر تقدره الصين.

وما فتئت الصين تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار وإنهاء القتال واستعادة السلام. إننا نرحب بأي مبادرة تفضي إلى حماية المدنيين وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية. وانطلاقا من ذلك الموقف، أيدنا القرار دإط – 10/21، الذي قدمته مجموعة الدول العربية إلى الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة. وأيدنا مشروعي القرارين اللذين قدمتهما كل من روسيا (مشروع القرار S/2023/795) والبرازيل (مشروع القرار S/2023/773) في مجلس الأمن منذ وقت ليس بالبعيد. وصوتنا للتو تأييدا للقرار 2712 (2023)، الذي قدمته مالطة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ملاحظة أنه كان ينبغي للمجلس أن يتخذ قرارا أكثر شمولا وقوة في وقت أبكر بكثير. ولأسباب يعرفها الجميع، ولا سيما العرقلة المتكررة والمتعمدة من جانب عضو دائم في المجلس، لا يمكن للقرار الحالي إلا أن يكون خطوة أولى مبنية على حد أدنى من توافق الآراء. وعلى الرغم من ذلك، يظل القرار خطوة إيجابية أولى نحو وقف إطلاق النار ومطالبة بالحد الأدنى من أجل إنقاذ الأرواح، الأمر الذي يساعد على تجنب أزمة إنسانية وكارثة أكبر.

ونتطلع إلى التحقيق الفوري لهدنة إنسانية مستدامة، على النحو المطلوب في القرار، لضمان عدد كاف من أيام وقف الأعمال العدائية للسماح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها بالقيام بعمليات إنسانية واسعة النطاق للبحث العاجل عن الأطفال المفقودين وإنقاذهم ونقل وعلاج المصابين إصابات خطيرة والذين يعانون من أمراض خطيرة وإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية.

ونعرب عن قلقنا البالغ ومعارضتنا الشديدة للانتهاكات الواضحة للقانون الدولي الإنساني التي تحدث في غزة. لقد كان مستشفى الشفاء في غزة تحت الحصار على مدى الساعات العشر الماضية. وتعرضت غرف العمليات والعنابر للقصف. وتوقف الأطفال الخدج عن التنفس عندما انقطعت الكهرباء التي تغذي حاضناتهم. ولا يزال آلاف الأشخاص محاصرين في المستشفى. إن سلامتهم ورفاههم

مصدر قلق. إننا نحث إسرائيل على الوقف الفوري لعملياتها العسكرية ضد المرافق المدنية، بما في ذلك المستشفيات، واستعادة الإمدادات الأساسية من المياه والكهرباء والوقود، من بين إمدادات أخرى، في أقرب وقت ممكن.

ونعيد التأكيد على أننا نعارض بشدة تهجير المدنيين الفلسطينيين ونقلهم قسرا. وكذلك يبعث القرار الذي اتخذ للتو برسالة واضحة بشأن المسألة المتعلقة بالرهائن. ونكرر دعوتنا إلى ضمان الأمن الشخصي والاحتياجات الإنسانية للرهائن وإلى دعم الجهود الدبلوماسية النشطة لتيسير الإفراج المبكر عن الأشخاص المعنيين.

إن فائدة قرارات المجلس تكمن في تنفيذها. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ الأطراف المعنية أحكام القرار حرفيا.

وفي ذلك الصدد، فإن شواغل روسيا بشأن الرصد والمتابعة مشروعة. ويجب على مجلس الأمن أن ينظر فيها بجدية وان ينشئ الآليات الضرورية لرصد تنفيذ القرار والإبلاغ عن ذلك.

وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر، دعا قادة البلدان في مؤتمر القمة العربي الإسلامي المشترك الاستثنائي مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار حاسم وملزم لإنهاء القتال في غزة ووضع حد لانتهاكات القانون الدولي. وذلك يمثل الصوت القوي لبلدان المنطقة والتوقعات المشتركة للمجتمع الدولي.

ويجب على المجلس أن يضطلع بمسؤوليته، جنبا إلى جنب مع التطورات في الميدان وأن يتخذ المزيد من الإجراءات ذات المغزى والمسؤولة في الوقت المناسب. ويجب علينا أن نواصل جعل الوقف الفوري لإطلاق النار أولوية عليا للحيلولة دون وقوع المزيد من الإصابات والدمار مع احتدام القتال. ويجب علينا أن نجعل فتح المجال الإنساني أولوية، بتمهيد الطريق لدخول إمدادات إنسانية كافية إلى غزة وتهيئة الظروف اللازمة للوكالات الإنسانية لكي تعمل بطريقة آمنة ومن دون عوائق. ويجب علينا أن نعتبر تنشيط احتمالات حل الدولتين هو الطريق إلى الأمام وأن نحفز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

وتود الصين أن تؤكد على أن أي ترتيب بشأن مستقبل غزة يجب أن يحترم إرادة الشعب الفلسطيني وخياراته المستقلة.

إن الحرب تختبر ضميرنا وعدلنا، بينما السلام يدعو إلى العقل والحكمة. وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالحرب والسلام والأمن في الشرق الأوسط على المدى الطويل، يجب على مجلس الأمن أن يقف إلى جانب العدالة وأن يتخذ خيارات تصمد أمام اختبار التاريخ.

وستواصل الصين، بوصفها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، العمل مع جميع الأطراف لتعزيز التنسيق وبناء توافق في الآراء، وستحث مجلس الأمن على تحمل مسؤولياته الواجبة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

طلبت ممثلة مالطة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): هذا مجرد بيان قصير لأقول إنني أود، بعد اتخاذ القرار 2712 (2023)، أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم البناء معنا طوال هذه العملية برمتها.

وكما قلت في بياني قبل التصويت، فإن مجلس الأمن أكد من جديد، بهذا الاعتماد اليوم، مسؤوليته والتزامه بحماية أرواح المدنيين، ولا سيما أرواح الأطفال.

وستواصل مالطة الانخراط بنشاط في الحالة في إسرائيل وغزة. إن ما حققناه اليوم خطوة أولى هامة. وسنظل ثابتين في التزامنا بحماية المدنيين ومحنة الأطفال والنزاعات المسلحة الذين ما زالوا يعانون بطريقة غير متناسبة طوال فترة عضويتنا في المجلس كعضو منتخب.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): غزة تنزف. والموت والخراب والدمار في كل مكان. لم يسلم أحد – لا أطفالنا، ولا نساؤنا، ولا شيوخنا، ولا مدنيونا. ولم يسلم شيء – لا مستشفياتنا، ولا ملاجئ

الأمم المتحدة ومدارسها، ولا محطات مياهنا، ولا منازلنا. كل ما كان ينبغي حمايته أصبح الهدف الرئيسي لهذه الحملة القاتلة.

كان ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو إلى وقف إطلاق النار منذ وقت طويل. وكان ينبغي أن يدعو إلى وقف إطلاق النار اليوم. وكان ينبغي أن يستجيب لنداءات الأمم المتحدة، بما في ذلك نداء الأمين العام، وكل منظمة إنسانية على هذا الكوكب من أجل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وكان ينبغي أن يقتنع بأنه لا يوجد حل عسكري – ولا سيما الحل الذي يعتمد على ارتكاب الفظائع – وكان ينبغي أن تكون لديه حلول سياسية متطورة.

لقد اتخذ المجلس أخيرا إجراء اليوم باعتماده القرار 2712 (2023)، وهو قرار إنساني يركز على الأطفال. وإذا كنا سنتكلم عن الإدانات التي لم ترد في القرار، فلدي عدة نقاط أود أن أذكر المجلس بها. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود فقط أن أبلغ أعضاء المجلس بأن وزارة خارجية دولة إسرائيل رفضت القرار قبل بضع دقائق، قائلة إنها لن تنفذه وإنها ستواصل مسار عملها كما تشاء. فماذا سيفعل المجلس؟ لقد اعتمد للتو قرارا قالت إسرائيل إنها لن تنفذه.

أود أن أذكر المجلس بأن القرار لم يدين قتل إسرائيل 000 11 فلسطيني، غالبيتهم الساحقة من المدنيين، بمن فيهم 000 5 طفل فلسطيني. ولم يشجب هجمات إسرائيل العشوائية أو هجومها على المستشفيات والمدارس أو قتلها لموظفي الأمم المتحدة والصحفيين والعاملين في المجال الإنساني والأطباء وأفرقة الإنقاذ. ولم يشجب السجن التعسفي لآلاف الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين ولم يدع إلى الإفراج عنهم فورا ودون قيد أو شرط. ولم يدين القرار أساليب الدعاية العنصرية والمثيرة للاشمئزاز التي تمارسها إسرائيل في جميع أنحاء العالم والتي تشكل إهانة لذكائنا. ومع ذلك، لا يزال بعض السياسيين ووسائل الإعلام يرددون هذه الأساليب على حساب مصداقيتهم. إن الغضب الانتقائي يولد معايير مزدوجة ويظهر استخفافا بأرواح الفلسطينيين، إلى جانب رفض الاعتراف بالجرائم الإسرائيلية التي لا يمكن إنكارها.

وتطالب الفقرة 1 من القرار بأن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وخصوصا الأطفال. ونحن ملتزمون تماما بكل هذه القواعد، ولكن هل تنطبق على إسرائيل؟ هل تستجيب إسرائيل لهذا المطلب؟ ما فتئ المجلس يدعو إسرائيل منذ 40 يوما إلى الامتثال لقوانين الحرب، ولكنها اختارت الاستمرار في خرقها علنا وبوقاحة. في الواقع، ينبغي القول إن المجلس ما فتئ يطالب إسرائيل باحترام القانون الدولي منذ عقود، إلا أنها رفضت نداءات المجلس وواصلت جرائمها ضد الشعب الفلسطيني. فهل سبق للمجلس أن حمل إسرائيل المسؤولية؟ هل سيحاسب إسرائيل على رفضها القرار الذي اعتمده بعد ظهر اليوم؟ لا شيء يبرر جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية – لا شيء. ولا شرف في الدفاع عن إسرائيل عندما ترتكب مثل هذه الجرائم، ليس سوى العار.

يجب أن تتوقف التفجيرات وعمليات التوغل الآن. ويجب أن تدخل المعونة الإنسانية الآن – ليس بالتدريج لمجرد التظاهر بأن الحصار الإجرامي قد رفع، ولكن لإنهائه فعليا. يجب إدخال الوقود الآن. فهناك الآلاف – بل الملايين – من الأرواح تكاد أن تزهق. لقد دمرت مستشفياتنا. ولا يمتلك شعبنا طعاما أو مياه نظيفة. وأغاثهم الله لهم بالمطر بينما كان المجلس لا يزال يحاول إقناع إسرائيل بدخول الوقود لتشغيل مضخات المياه. يجب إنهاء هذا الجنون. وفي اللحظة التي تتوقف فيها القنابل، سنرى النتائج. فسيتم إنقاذ الأرواح، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، وسيتم إنقاذ الآلاف من الناس، بمن فيهم الأطفال الفلسطينيون، من تحت الأنقاض، وسيتم دفن جميع أولئك الذين كان بإمكاننا إنقاذهم قبل أيام ولكنهم ماتوا بمفردهم، تحت الأنقاض، وهم يصرخون طلبا للمساعدة التي لم تأت أبدا. وسيسمح بإطلاق سراح الأسرى. وسيسمح بإصلاح البنية التحتية المدنية اللازمة لبقاء شعبنا. وسيسمح بوصول المساعدة إلى الجرحى أو المرضى.

إن الهدف الأساسي للقانون الدولي الإنساني هو حماية المدنيين، بمن فيهم الجرحى أو المرضى. وفي غزة، هؤلاء هم من يعانون أكثر من

غيرهم من الهجوم الإسرائيلي. وما يحدث سيكون له آثار طويلة الأجل ينبغي ألا يستخف بها أحد. إنه مستوى مرعب من فشل الإنسانية. ولكن في الوقت الراهن، ثمة حاجة ملحة لإنقاذ الأرواح، ووقف القتل، وإنهاء النزوح القسري، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وينبغي ألا تكون تلك كلمات مدرجة في قرار – بل ينبغي أن تكون حقيقة يمكن لشعبنا في الميدان أن يشهدها على الفور.

وأخيرا، لا بد لي من التطرق إلى بعض النقاط من أجل أولئك الذين لا يزالون يحاولون الإبقاء على مواقف غير مقبولة.

أولا، تقول إسرائيل فعليا إن بإمكانها قتل أي فلسطيني دون أن تتحمل المسؤولية عن موته، لأنهم إما إرهابيون أو متعاطفون مع الإرهاب أو دروع بشرية. وأي شخص يسمح لهذا المنطق بأن يسود يساهم في القتل.

ثانيا، إن إسرائيل تعتبرنا جميعا إرهابيين – جميع فصائلنا ومنظماتنا غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتتصرف وفقا لذلك.

ثالثا، إن إسرائيل ليست مهددة بالدمار. إنها تدمر فلسطين. وتعتبر الدولة الفلسطينية تهديدا استراتيجيا. إنها تقف ضد الحكم الفلسطيني في أي مكان. وكل سياساتها مصممة لتقويض أي حكم من هذا القبيل.

رابعا، لقد تم الكشف عن خطة الحكومة الإسرائيلية الحالية في بيانات ومذكرات مسربة ومقالات الرأي. فدعونا نتوقف عن التظاهر بأننا لا نسمع ما تقوله. إن خطتها تكمن في استمرار نزع ملكية الشعب الفلسطيني وتهجيره وحرمانه من حقوقه من أجل استكمال النكبة التي بدأت في عام 1948. والاعتراف بذلك هو الخطوة الأولى نحو إحباط تلك الخطط، التي لا تحرم شعبنا من حقوقه فحسب، بل وتحرم المنطقة أيضا من أي فرصة لتحقيق السلام والأمن المشتركين. وما يحدث في غزة لا يمكن قراءته بمعزل عن تلك الأهداف.

إننا بحاجة إلى وقف لإطلاق النار الآن، دون مزيد من التأخير في العمل الدولي من أجل الحرية والعدالة والسلام. هناك واقع بديل يصبح فيه الفلسطينيون أحرارا ولا يُقتل فيه أي فلسطيني أو إسرائيلي. لقد حان الوقت ليسود هذا الواقع. لقد حان الوقت ليعم السلام.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد عشنا جميعا هذه اللحظات من قبل. وسبق أن أوضحت إسرائيل موقفها تماما، ولذلك سأتوخى الإيجاز.

للأسف، اتخذ المجلس من فوره قرارا منفصلا تماما عما يحدث على أرض الواقع (القرار 2712 (2023)). وتثني إسرائيل على المجلس لدعوته إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن البالغ عددهم 239 رهينة، ولكن من المحزن أن القرار لا يلقى آذانا صاغية عندما يتعلق الأمر بحماس وغيرها من المنظمات الإرهابية. في 7 تشرين الأول/أكتوبر، شن إرهابيو حماس المتوحشون غزوا همجيا داخل إسرائيل وقتلوا المدنيين الأبرياء واغتصبوهم وعاملوهم بوحشية. وقد مر ما يقرب من ستة أسابيع. وانعقد المجلس للنظر في هذه المسألة 10 مرات تقريبا ولم ينجح بعد في إدانة المذبحة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

إن القرار يركز فحسب على الحالة الإنسانية في غزة، ولكنه لا يذكر ما أدى إلى تلك اللحظة. والقرار يجعل الأمر يبدو كما لو أن ما نشهده في غزة حدث من تلقاء نفسه. وفي أعقاب مذبحة حماس التي تستوجب الشجب، أوضحت الحركة بما لا يدع مجالا للشك أنها إذا أتيحت لها الفرصة، فإنها سترتكب هذه الفظائع مرارا وتكرارا. وقد أظهرت للعالم أن خطابها بشأن ارتكاب الإبادة الجماعية ليس من قبيل المبالغة، بل هو قسم على إبادة إسرائيل بأي وسيلة.

ولذلك، من أجل الدفاع عن مستقبلنا، كان على إسرائيل أن تتخذ إجراءات. ومهمة إسرائيل، كما ذكرنا بوضوح من قبل، هي القضاء على قدرات حماس. والأمر لا يتعلق بالانتقام أو الثأر من

عنف حماس. بل يتعلق بتمسك إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس وضمان عدم تكرار هذه الفظائع أبدا. إنه وفاء بقسمنا الجماعي "لن يتكرر ذلك أبدا".

إن إسرائيل دولة ديمقراطية تمتثل للقانون وتعمل بشكل صارم وفقا للقانون الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن حماس منظمة جهادية عازمة على تدمير إسرائيل من خلال استهداف المدنيين الإسرائيليين واستخدام المدنيين في غزة كدروع بشرية. وحماس هي النقيض لمنظمة تلتزم بالقانون الدولي. ولن تعير حماس أي اهتمام لكلمات المجلس. وعلى الرغم من نوايا المجلس، فإن حماس لا تعير قراراته أو مطالبه أي اهتمام.

لقد نفذت إسرائيل بالفعل هدنات إنسانية تكتيكية يومية، يمكن خلالها للمدنيين في غزة إخلاء منطقة الحرب النشطة مؤقتا. ومن ناحية أخرى، تقتل حماس سكان غزة أثناء محاولتهم الجلاء. وحتى اليوم، وافقت إسرائيل على دخول ما يقرب من 400 1 شاحنة محملة بآلاف الأطنان من المساعدات. وفي الوقت نفسه، تقوم حماس بتخزين المواد الغذائية والوقود والإمدادات الطبية لآلتها الإرهابية، تاركة المدنيين في غزة بلا شيء.

وعلى مدى أسابيع، دعت إسرائيل إلى الإخلاء المؤقت لجميع المستشفيات في شمال غزة من أجل تقليل الخسائر البشرية وحماية أرواح المدنيين، ومع ذلك تحتجز حماس سكان غزة المدنيين بالقوة في المستشفيات من أجل الاستمرار في استخدامهم كدروع بشرية. وأصبحت المستشفيات قواعد عسكرية محصنة لحماس. ويوم أمس، زودت إسرائيل مستشفى "الشفاء" بحاضنات للمواليد وبإمدادات طبية، وإسرائيل على اتصال وثيق مع المنظمات الدولية فيما يتعلق بإقامة مستشفيات ميدانية. وقبل يومين فقط، سلمت إسرائيل، معرضة حياة جنودنا لخطر كبير، 300 لتر من الوقود إلى مستشفى الشفاء. ومنعت حماس موظفي المستشفى من قبولها.

لا يوجد دليل أوضح على أن إسرائيل تفعل كل ما في وسعها لتحسين الوضع الإنساني في غزة، في حين أن حماس تفعل كل ما في وسعها لجعله أسوأ.

إن زيادة معاناة المدنيين في غزة جزء لا يتجزأ من استراتيجية حماس الشريرة. وهدف حماس هو تفاقم وتدهور الحالة الإنسانية في غزة من أجل بث مشاق الفلسطينيين إلى العالم، وبذلك تستغل هذا الجهاز ذاته لتقييد أيدي إسرائيل. إن حماس هي المسؤولة الوحيدة عن الوضع الإنساني في غزة وهي تستخدمه كسلاح لمنع إسرائيل من الدفاع عن نفسها.

ولا تحتاج إسرائيل إلى قرار يذكرنا بالتقيد بالقانون الدولي. فإسرائيل تلتزم دائما بالقانون الدولي. وحماس، هي الطرف الذي يرفض قبول القرار، ولن تكلف نفسها عناء الاطلاع عليه. ولذلك، فإن القرار لا يسهم بالمرة في الحالة على أرض الواقع.

إن إعادة رهائننا إلى الوطن أولوية قصوى لإسرائيل. وبما أن قرارات مجلس الأمن لا سطوة لها على الإرهابيين، فإن إسرائيل ستواصل القيام بكل ما يلزم لتحقيق ذلك الهدف.

وبقدر ما نود جميعا أن نصدق أن هذا القرار والمجلس يمكن أن يكون لهما تأثير على الإرهابيين الذين يرتكبون الإبادة الجماعية، فإن الحالة على أرض الواقع تثبت خلاف ذلك. الواقع هو أن إسرائيل ليس لديها خيار سوى مواصلة مهمتنا المتمثلة في القضاء على قدرات حماس وإعادة رهائننا إلى الوطن. وإذا اختار أعضاء حماس إلقاء أسلحتهم وتسليم أنفسهم وتسليم الرهائن سالمين، فإن الحرب ستنتهي على الفور. وللأسف، هذه ليست طريقة عمل حماس.

رفعت الجلسة الساعة 16/55.